نحو اد وهو عند سيبويه من الود فهمزته عن واو وعند غيره من الاد وهو العظيم فهمزته اصلية ف
جاز وجوه في فعل مانع مع العلمية لجعل معروفا لا غير نحو طرب فان منعه للتانيث والعلمية ونحو تلا اسم
اعجمي والمانع له العجمة والعلمية عند من يرى منع الثلاثي للعجمة اذ لا وجه لتكلف تقدير العدل مع
امكان غيره وبلغني عن بعض النوع ما جاء علما من المعدول الى فعل في النداء كغدر وفسق علما حج عمر
قال المصنف وهو احق من غيره بمنع الصرف لان عدله متحقق وعدل عمر مقدر انتهى وهو مذهب سيبويه
وذهب الاخفش وتبعه ابن الشجري الى صرفه الثالث سحر اذا اريد به سحر يوم بعينه فالاصل ان يعرف
بال او بالاضافة فان تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حينئذ ظرف لا ينصرف ولا ينصرف نحو جئت
يوم الجمعة سحر والمانع له من الصرف العدل والتعريف اما العدل فعن اللفظ بال فانه كان الاصل ان يعرف
بها واما التعريف فقيل بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت وهذا ما هو في التسهيل وقيل بشبه العلمية
لانه تعرف بغير اداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وقوله فتيا والتعريف يومي اليه اذ لم
يقل العلمية وذهب صدر الافاضل وهو ابو الفتح بن ابي المكارم المطرزي الى انه مبني لتضمنه معنى
حرف التعريف قال في شرح الكافية وما ذهب اليه مردود بثلاثة اوجه احدها ان ما ادعاه
ممكن وما ادعيناه ممكن لكن ما ادعيناه اولى لانه خروج عن الاصل بوجه دون وجه لان الممنوع
الصرف باق على الاعراب بخلاف ما ادعاه فانه خروج عن الاصل بكل وجه الثاني انه لو كان مبنيا
لكان غير الفتح اولى به لانه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة لئلا يوهم الاعراب كما اجتنب
في قبل وبعد والمنادى المبني الثالث انه لو كان مبنيا لكان جائز الاعراب جوازا عرابه حين مثله
على حين عاتبت المشيب على الصبا لتساويهما في ضعف سبب البناء لكونه عارضا وكان يكون علامة
اعرابه تنوينه في بعض المواضع وفي عدم ذلك دليل على عدم البناء وان فتحته اعرابية وان عدم التنوين
انما كان من اجل منع الصرف فلو ذكر سحر وجب التنكير والانصراف كقوله تعالى نجيناهم بسحر نعمة من عندنا
انتهى وذهب في التسهيل الى انه معرب وانما حذف تنوينه لنية ... على حد من العولين بعد من قبيل المنقول
والصحيح ما ذهب اليه الجمهور تنبيه تعين سحر في امتناعه من الصرف امر عند بني تميم
فانهم منهم من يعربه في الرفع غير منون ويبنيه على الكسر في النصب والجر ومنهم من يعربه اعراب ما لا ينصرف
في الاحوال الثلاثة خلافا لما ذكره ولو عند بني تميم يبنونه على الكسر وحكى ابن ابي الربيع ان بني تميم
يعربونه اعراب ما لا ينصرف اذا رفع او جر ... وزعم الزجاج ان من العرب من يبنيه على الفتح
واستشهد بقول الراجز اني رايت عجبا مذ امسا قال في شرح التسهيل ... لا امتناع الفتح
في موضع الرفع وكان سيبويه استشهد بالرجز على ان الفتح في امس فتح اعراب وابو القاسم بافراز البيت
من غير

آل

امسين اعرابا وبناء

من غير كتاب سيبويه فقوله غلط فيه ذهب اليه وامتحناه لا بعد عليه انتهى واجاز الخليل في
لغيته امر ان يكون التعريف بال فهو مجزوم على البناء والثاني يكون الكسرة كسرة اعراب قال في شرح الكافية ولا
خلاف في اعراب امس اذا اضيف او لحقه معه بالالف واللام او نكر او صغر او كسر انتهى وابن على الامس
فعال علما مؤنثا او صفة في لغة الحجاز بين لشبهه بنزال وزنا وتعريفا وعدلا فيما عدا او قبل لتضمنه
معنى هاء التانيث قاله الربعي وقيل لتوالي العلل وليس بعد منع الصرف الا البناء قاله المبرد و
لا واحد منهم المشهور تعرفا بعينه حذام ووبار ورايت حذام ووبار ومررت بحذام ووبار ومنه قوله ١ اذا
قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام. وهو نظير جشما ويجوز جر علم تميم اي ممنوع
الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة وهذا راي سيبويه وقال المبرد للعلمية والتانيث المعنوي كزينب ١ وهذا
فيما لم يختم براء فاما ما ختم بها نحو وبار وظفار وسفار فاكثرهم يبنيه على الكسر كاهل الحجاز الا قليلا منهم فانه يمال
كقوله ونحوا البينا ولو ضمه العرب لانتفت وقد جمع الاعشى بين اللغتين في قوله ومر دهر على وبار
فهلكت جهرة وبار. فتنبيهات الاول افهم قوله مؤنثا ان حذام وبابه لو سمي به مذكر لم يبن
ولم يكن ... بل يكون معربا ممنوعا من الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث ويجوز صرفه لانه انما كان مؤنثا لارادة
بدما عند ... فلما زال العدل زال التانيث بزواله الثاني فعال يكون معدولا وغير معدول والمعدول اما
علم مؤنث كحذام وتقدم حكمه واما امر نحو نزال واما مصدر نحو حماد واما حال نحو ... والخيل تعدوا في الصعيد
براد واما صفة جارية مجرى الاعلام نحو حلاق للمنية واما صفة ملازمة للنداء نحو فساق وفجار خمسة
انواع كلها مبنية على الكسر ومعدولة عن مؤنث فان سمي ببعضها مذكر فهو كعناق وغير المعدول كصباح وان
سمي به مؤنث فهو كحذام لا يجوز البناء خلافا لابن جني في ذلك وغير المعدول يكون اسما كجناح ومصدرا نحو
ذهاب وصفة نحو جواد وجمعا نحو سحاب ولو سمي بشيء من هذه مذكر لانصرف فهو واحد الا ما كان مؤنثا
كعناق انتهى واجر من ما ذكر من كل ما التعريف فيه اثر وذلك الانواع السبعة المتاخرة وهي ما امتنع
للعلمية والتركيب او الالف والنون الزائدتين او التانيث بغير الالف او العجمة او وزن الفعل او الالف الالحاق ف
او العدل نكرا نحو معدي كرب وعمران وفاطمة وابراهيم واحمد وارطى وعمر لفقيهم لذهاب احد السببين وهي
العلمية واما الخمسة المتقدمة وهي ما امتنع لالف التانيث او للوصف والزيادتين او للوصف ووزن
الفعل او للوصف والعدل او للجمع المشبه مفاعل او مفاعيل فانها لا تنصرف نكرة فلو سمي بشيء منها لم ينصرف
ايضا اما ما فيه الف التانيث فلانها كافية في منع الصرف ومن قال في حواء امتنع للتانيث والعلمية
واما ما فيه الوصف مع زيادتي فعلان او وزن افعل فلان العلمية تخلف الوصف فيصير منعه للعلمية والز
يادتين او للعلمية ووزن افعل واما ما فيه الوصف والعدل ... اخر وفعال ومفعل نحو احاد وموحد ففيه مذهب سيبويه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)